

كلمة
المنسق الإقليمي
لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

د. عادل م. عبد اللطيف

إجتماع الخبراء حول سبل تعزيز
المساءلة والشفافية و محاربة الفساد في الدول العربية

بيروت، في 23-24 أكتوبر/تشرين الأول 2003

معالي الوزير كريم بقرادوني وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية – الجمهورية اللبنانية

الدكتور جوزيف طريبيه رئيس اتحاد المصارف العربية

الاستاذ رولف التز – ممثل منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية

السيدات و السادة،

بداية أتقدم بالشكر و خالص التقدير بأسم برنامج الأمم المتحدة الأنمائي إلى معالي الوزير كريم بقرادوني على تشريفه لنا برعاية هذا الأجتماع العربي للخبراء حول سبل تعزيز الشفافية و المساءلة و محاربة الفساد.

كما نعبر عن شكرنا أيضا الى الدكتور جوزيف طريبيه رئيس أتحاد المصارف العربية لدعمه لهذه المبادرة.

و أرحب بضيوفنا من الدول العربية من الأردن و البحرين و الجزائر و الإمارات و سوريا و تونس و السعودية و الكويت و مصر واليمن الذين قبلوا دعوتنا للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع الهام. و كذلك نرحب بمشاركة ممثلين عن أتحاد المحامين العرب و المنظمة العربية للتنمية الادارية و أيضا أتحاد المصارف العربية.

و نرحب أيضا بمشاركة منظمة التعاون الأقتصادي و التنمية التي تعتبر شريكا لنا في هذه المبادرة.

أن اجتماعنا اليوم كما ترون هو خلاصة تضافر جهود وطنية و أقليمية و دولية جمعت وزارة التنمية الأدارية في لبنان و مشاركة خبراء من 10 دول عربية و أتحاد المصارف العربية و برنامج الأمم المتحدة الأنمائي و منظمة التعاون الأقتصادي و التنمية. و هذا التعاون مبني على فهم مشترك يقوم على ضرورة ايجاد تحرك عربي وطني و أقليمي في مجال تعزيز الشفافية و

المساءلة و محاربة الفساد يحظى بدعم دولي من الأمم المتحدة و المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا الميدان.

السيدات و السادة،

قبل التطرق لواقع الدول العربية من هذه المسألة ، أود أن أوضح أنه لا يوجد مجتمع من المجتمعات لا يتعرض أو يعاني من مشاكل إنعدام الشفافية و المساءلة و لا توجد حضارة ما لم تعرف الفساد. كما أنه لا توجد ثقافة معينة يمكن أن تدّعي أن لها سلوكا يحصنها من هذه المشاكل. و لم نعرف حتى الآن وصفة سحرية يمكن تطبيقها للوقاية من انتشار الفساد. و لكن ما نعرفه هو أن نجاح أي مجتمع في مواجهة هذه الأمور كان دائما و لازال يتمثل في وجود السياسات و المؤسسات و الإجراءات القانونية و القضائية الفعالة التي تفرز البيئة المناوئة لتكاثر ممارسات سيئة تعرقل من تقدم و نمو النشاط الاقتصادي و بالتالي التنمية.

لقد أصبح واضحا أن غياب الشفافية و المساءلة يترتب عليه خسائر فادحة للمجتمع الذي تغيب أو تقل فيه هذه الضوابط الأمر الذي يترتب عليه توارى قيم العمل الجاد و النزاهة بل و قيم الصدق و الأمانة. و سيخسر الأقتصاد الوطني و بطبيعة الحال المواطنون إذا كانت القرارات تتخذ على أساس ما سيعود بالمكسب على فئات محددة من الناس.

أن قيم المساءلة و الشفافية لا يقتصر و جودها على ثقافة ما. فإذا بحثنا في الأمر سنجد أن كل الحضارات قد نشأت فيها هذه القيم على نحو أو آخر. و في بداية نشوء الدولة الإسلامية عبر الخلفاء عن هذه القيم. ففكرة المساءلة عبر عنها كل من أبي بكر الصديق و عمر بن الخطاب. فقال أبو بكر بعد مبايعته خليفة " لقد وليت عليكم و لست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني و أن أسأت فقوموني".

"I was chosen by you to lead you; if I do what is right support me, and if I do what is wrong, then correct me."

و قال عمر معبراً عن نفس المفهوم "من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه". و جاء علي بن أبي طالب ليعبر عن قيمة الشفافية حين أرسى مبدأ هاماً و هو مبدأ عدم حجب الأسرار عن الرعية. و كذلك ظهرت في معظم الحضارات كتابات توضح أضرار الفساد. و قد عبر عن ذلك في الفكر العربي ابن خلدون في مقدمته الشهيرة حين تناول العلاقة بين ازدهار الأقتصاد و حرمة الموارد التي يمتلكها الشعب فيقول:

" أعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها و أكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها و مصيرها انتهابها من أيديهم. و إذا ذهبت آمالهم في أكتسابها و تحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك. و على قدر الأعتداء و نسبته يكون أنقباض الرعايا عن السعي في الأكتساب".

“Attacks on people property remove the incentive to acquire and gain property. People, then, become of the opinion that the purpose and ultimate destiny of (acquiring property) is to have it taken away from them”.

و إذا انتقلنا الي أستعراض واقع التنمية العربية و التي توفرت لنا قراءة شاملة عنها من خلال تقرير التنمية الأنسانية العربية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، سنجد أن البلدان العربية لم تتم بالسرعة التي نمت بها المناطق النامية الأخرى. لقد كانت انجازات الدول العربية وفق مقاييس التنمية الأنسانية خلال العقد الأخير أقل من المتوسط العالمي. لقد حقق العالم العربي نمواً في الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي بلغ في المتوسط 3,3% خلال الفترة من عام 1975 إلى عام 1998. غير أن تأثير هذا النمو على رفاهية السكان يرتبط بشكل وثيق بمعدلات زيادتهم. و قد كان متوسط النمو السكاني السنوي في مجمل العالم العربي مرتفعا بشكل خاص في ربع القرن المنصرم (2,8%). و لم يكن النمو الاقتصادي في العالم العربي منتظما حيث أتمم بتقلبات

دورية حادة. و من المعروف أن الطابع غير المستقر للنمو الاقتصادي يؤثر تأثيراً بالغاً على الرفاه المادي للفئات الأضعف من السكان بشكل خاص، و على التنمية الإنسانية بشكل عام. و بناء على التقديرات السابقة فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد خلال نفس الفترة نحو 0,5% سنوياً بينما تجاوز متوسط الزيادة على الصعيد العالمي ما نسبته 1,3%. و يعني ذلك وجود تحسن طفيف للغاية في متوسط مستوى معيشة السكان، إن لم نقل بوجود شبه ركود في هذا المجال. و إذا استمر نهج النمو على حاله من التذني فسيحتاج المواطن العربي إلى 140 عاماً ليضاعف دخله. بينما يستطيع المواطن في مناطق أخرى من العالم من مضاعفة دخله مرة كل 10 سنوات. و أنخفض الدخل الحقيقي للمواطن العربي مقاساً بمعدل القوة الشرائية إلى ما يقرب من 14% من دخل المواطن في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في أواخر التسعينات في حين كانت هذه النسبة تصل إلى ما يزيد عن 21% في عام 1975.

و من ناحية أخرى نجد أن أنتاجية العامل العربي ما زالت متدنية و صاحب الانخفاض في الإنتاجية تدهور في الأجور الحقيقية، الذي فاقم بدوره من الفقر. و في عام 1995 قدر حجم البطالة السافرة في الدول العربية بما لا يقل عن 12 مليون عاطل أو ما يوازي 15% من قوة العمل.

و البلدان العربية (أعضاء الجامعة العربية) و التي يعيش بها 280 مليون نسمة يقل ناتجها المحلي الأجمالي عن دخل دولة أوروبية واحدة كأسبانيا (والتي يصل عدد سكانها إلى 40 مليون نسمة فقط).

و على صعيد البلدان العربية ككل، تقوم عراقيل مؤسسية أمام خلق فرص العمل. فأسواق العمل تقليدية و مجزأة و غير قادرة على أداء وظيفتها المفترضة. كما أن تدابير التصحيح الهيكلي لم تهتم حقاً بالإصلاح الهيكلي الذي يضمن بناء أسواق كفؤة و قادرة على المنافسة، أي الإصلاح الذي يضمن الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

و تعبر هذه المؤشرات و الأرقام عن مأزق التنمية المستعصية في عالمننا العربي. و يصل تقريربرنامج الأمم المتحدة الأثنائي عن التنمية الإنسانية الى محصلة رئيسية و هي أنه لا يمكن أدراك التنمية الإنسانية في الأقطار العربية ما لم توفر أسبابها و تؤسس شروطها في أطر الممارسات الجيدة. فعلى الدول العربية أن تقيم اطاراً قائماً على الشفافية و خاضعاً للمساءلة و على الحكومات تشجيع خلق أسواق تكون بمتناول عامة الناس تسمح بالمشاركة التامة و التمتع بعوائد النشاط الأقتصادي بعدالة.

و خلص أيضاً تقرير البنك الدولي الصادر منذ أسابيع قليلة و يحمل عنوان "الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا" الى نفس النتيجة حيث يعيد تأكيد أن جذور ضعف النمو في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (وهي المنطقة التي تضم معظم الدول العربية) تكمن في فجوة إدارة الحكم.

و ينبغي أن نوضح في هذا الصدد أن توافر الشفافية و المساءلة لن يوفر في حد ذاته صياغة سياسات اقتصادية ناجحة إلا أن ذلك سيضمن و جود آليات تسهم في الحد من أنتهاج سياسات غير صالحة و سيوفر ذلك أيضاً البيئة المساندة لتطبيق سياسات مؤدية للنمو. كما أنه لا نستطيع أن ندعي أن الدول العربية تعاني أكثر من غيرها من هذه المشاكل و لا بد أن نعترف بوجود جهود وطنية في أكثر من بلد تسعى للتصدي لهذه القضايا. ولكن الواقع الاقتصادي العربي يشير الى الحاجة لمزيد من الجهود و الى أهمية أخذ عنصر الزمن في الاعتبار.

و نضيف الى ما سبق أن هناك عوامل أخرى تحتم على البلدان العربية تبني إجراءات فعالة في مجال تعزيز الشفافية و المساءلة. فإذا رغبت الدول العربية بالفعل في تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي فإن ذلك لن يتحقق إلا بتوافر مزيد من الشفافية للوصول الى المعلومات. فالروابط الاقتصادية لا تنمو إلا بمعرفة أوضاع الأسواق. و حتى الآن و بالرغم من التصريحات العديدة حول ضرورة التكامل الأقليمي فإن أنسياب المعلومات بين الدول العربية ضعيف للغاية.

كما أن رغبة الدول العربية في توطين رؤوس الأموال المحلية و الحد من هروبها إلى خارج المنطقة وجذب رؤوس الاموال الخارجية لن يتحقق إلا من خلال توافر أدراك لدي المستثمرين، بغض النظر عن جنسيتهم، أن هناك مؤسسات و أطر قانونية فعالة. و أخيراً، على المستوى السياسي سنجد أن كل الأقاليم في العالم قد وضعت آليات أو أطر عمل أقليمية لتعزيز الشفافية والمساءلة و محاربة الفساد إلا المنطقة العربية. كما سيشهد نهاية هذا العام الانتهاء من صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و فتح باب الانضمام إليها.

السيدات و السادة،

أن القراءة السابقة قد دعنتنا في برنامج الأمم المتحدة الأنمائي بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى من بينها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الى المبادرة للسعي نحو آتاحة مجال للحوار و النقاش حول قضايا الشفافية والمساءلة و محاربة الفساد بغرض تعزيز جهود الدول العربية في هذا المجال.

و سيستند هذا المسعى الى تنظيم مجموعة من الاجتماعات للخبراء للتعرف على المصاعب المؤسسية و القانونية و تستخدم نتائجها لصياغة أطار عمل يتضمن التالي:

- تنظيم مجموعة من البرامج تستهدف تعزيز قدرات المؤسسات الرقابية و المحاسبية و القضائية العربية،

- المساهمة في انضمام الدول العربية الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و تقديم العون الفني اللازم في هذا الصدد لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ،

- توفير المساندة الفنية للدول العربية الراغبة في صياغة آليات قانونية تستهدف تعزيز الشفافية و المساءلة و محاربة الفساد و كذلك الراغبة في تعزيز قدراتها في مجال الملاحقة القضائية و تنفيذ الأحكام،

- النظر في إمكانية إطلاق إعلان عربي (على غرار الإعلانات الإقليمية الأخرى) عن تعزيز الشفافية و المساءلة و محاربة الفساد من أجل النهوض بالتنمية العربية،
- التعاون مع المنظمات الإقليمية العربية لصياغة برامج إقليمية تستهدف قطاعات محددة،
- توفير المساندة لهيئات المجتمع المدني في العالم العربي، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، لكي تلعب دوراً بناءً في مجال تعزيز الشفافية و المساءلة و محاربة الفساد من خلال التوعية و تعميم ثقافة محاربة الفساد،
- مساندة جهود وضع مدونات سلوك وطنية و إقليمية و أنظمة لمكافحة النزاهة.

و أخيراً السيدات و السادة هذه هي خلاصة رؤيتنا للواقع العربي و اقتراحتنا للمساعدة و التعاون في مجال تعزيز الشفافية و المساءلة و محاربة الفساد. و منهجنا يقوم على المقولة العربية الشهيرة هي أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. أن دورنا هو دور المساندة و العون و سيتوقف أى نجاح على مدى رغبة و جدية الدول العربية في الخوض بهمة في هذا المجال.